المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقديم تقرير

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول دراستها لمشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014

18دجنبر2013

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بعد انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، والموافقة عليه معدلا.

وذلك خلال 9 اجتماعات مطولة بتاريخ 26 نونبر و2 و3 و4 و5 و6 و11 و16 و17 دجنبر2013، استغرقت ما يناهز 64 ساعة عمل.

وأود في البداية، أن أتوجه بالشكر للسيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وأطر الوزارة على المعطيات والإيضاحات والتقارير المقدمة للجنة، والتي سهلت لا

محالة عملية قراءة المعطيات والمضامين الواردة في مشروع القانون المالي.

ولا تفوتني الفرصة دون تقديم خالص الشكر والتقدير للسيد محمد كريمين رئيس اللجنة وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن غزارة الوثائق ذات الصلة بالموضوع، والتي يتعين الاطلاع عليها في ظرف وجيز، وإلى جانبهم أشكر كذلك الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي يبذلونها لتسهيل عمل السادة المستشارين في أحسن الظروف.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، بتركيبته التي تضم ممثلين عن الجماعات المحلية، ومنتخبين عن الغرف المهنية وممثلي المأجورين لهم دراية بالمجالات السوسيو- اقتصادية، تتسم بطابع متميز.

في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 26 نونبر 2013، تفضل السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية بمعية السيد إدريس الأزمي الادريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتقديم عرض أمام أنظار اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014. بين فيه مختلف القضايا والمعطيات التي يتضمنها مشروع القانون، استنادا إلى التوجيهات الملكية

السامية الواردة في خطابي صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب، فضلا عن خطاب جلالته في افتتاح دورة أكتوبر 2013.

وهكذا، فإن السياق الدولي لإعداد هذا المشروع قانون يتميز باستمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الأزمة العالمية وعدم استقرار أسعار المواد الأساسية في ارتباط بتفاقم المخاطر الجيوسياسية والانتعاش الطفيف للاقتصاد العالمي، وظهور بوادر تعافي منطقة الأورو من الركود الاقتصادي، الشريك التجاري والمالي الأساسي لبلادنا، مما كان له وقع على تحسن النمو الاقتصادي لبلادنا خلال النصف الثاني من هذه السنة، في العديد من القطاعات، مع تسجيل مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية وعائدات السياحة ومداخيل مغاربة العالم، وذلك ارتباطا بالمردود الاستثنائي للقطاع الفلاحي هذه السنة.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2014، يجعل من أولوياته:

أولا: مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية، من خلال تنزيل مقتضيات الدستور سواء تلك المرتبطة بمشاريع القوانين التنظيمية أو المتعلقة بتفعيل النموذج التنموي الجهوي أو بتفعيل مضامين إصلاح العدالة، وكذا من خلال تحسين حكامة وشفافية تدبير السياسات العمومية في المجال المالي والجبائي

ومجال المؤسسات العمومية وتدبير الملك العمومي، ومواصلة إصلاح نظام المقاصة، وإصلاح أنظمة التقاعد.

ثانيا: تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل، من خلال مواصلة دعم الاستثمار العمومي والخاص وفق منظور ينبني على نسج شراكات مع الفاعلين الدوليين تجعل منه رافعة لاستقطاب التمويلات الخارجية، وإيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة باعتبارها قاطرة التنمية والتشغيل ببلادنا، باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الثقة وتسهيل الولوج للتمويل والتحديث والعصرنة، ودعم التشغيل من خلال توفير الموارد البشرية المؤهلة لمواكبة المهن العالمية بالمغرب وتطور المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ثالثا: تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي، وذلك بتوفير خدمات اجتماعية مندمجة للمواطنين من خلال تحسين مستوى التعليم، وتيسير الولوج الى الخدمات الصحية والسكن، وتأمين موارد مالية إضافية لصندوق دعم التماسك الاجتماعي وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتفعيل صندوق التكافل العائلي وتكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والهشاشة، وفك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية، فضلا عن مواصلة

إنجاز برنامج التأهيل الترابي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وايلاء عناية خاصة لدعم المجال الثقافي والمغاربة المقيمين بالخارج.

رابعا: إعادة التوازن للمالية العمومية على مستوى النفقات والموارد وضمان استقرار الموجودات الخارجية انطلاقا من دعم العرض التصديري وضبط الواردات وتعبئة الموارد من العملة الصعبة.

هذا، وقد تم صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2014 على أساس فرضية معدل النمو في 4,2 % ، معدل التضخم في 2 % ، نسبة عجز الميزانية في 4,9% من الناتج الداخلي الخام، متوسط سعر البترول في 105 دولار للبرميل، وسعر صرف الدولار بالدرهم في 8,5 درهم للدولار الواحد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ولابد أن نشير في هذا التقرير إلى النقاش والأسئلة الكبيرة التي أثارها رؤساء فرق المعارضة قبل بداية المناقشة، والمتعلقة بمجموع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بمناسبة دراسة مشروع القانون

المالي 2013، حيث طالبوا بإلحاح شديد تقديم الحكومة لأجوبة توضيحية بخصوصها.

وبعد الأجوبة المقدمة من طرف السيد الوزير، اعتبر السادة رؤساء فرق المعارضة بأنها لا تفي بالغرض المطلوب لأنها لم تقدم أجوبة واضحة ودقيقة حول العديد من الالتزامات، وهو ما يثير لدى فرق المعارضة أسئلة أخرى متعلقة بمفهوم المسؤولية والالتزام لدى الحكومة.

تشكل مناقشة مضامين مشروع القانون المالي رقم 110.13 للسنة المالية 2014 باعتباره يأتي في ظل تحولات سياسية تتمثل في تشكيل أغلبية حكومية جديدة، فرصة للسادة المستشارين لتقديم مجموعة من الملاحظات والانتقادات والاقتراحات والاستفسارات حول المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون المالي، وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، ومدى تنفيذ الحكومة للالتزامات التي قطعتها على نفسها خلال دراسة مشروع القانون المالي لسنة 2013 أمام اللجنة، وقد وردت مفصلة في الإطار المتعلق بالمناقشة العامة ومناقشة المواد.

لقد استحضر السادة المستشارون الإطار المرجعي الذي تم من خلاله إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014، والذي يستند الى التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله،

في خطاب العرش وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لهذه السنة، فضلا عن خطابه أثناء افتتاح الدورة البرلمانية الربيعية، والتي تحث على ضرورة المضي قدما في مسلسل الإصلاحات من أجل بلورة الرؤية التنموية الناجعة التي قوامها النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي.

كما استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم من خلالها إعداد مشروع القانون المالي الحالي من سياق دولي يتميز باستمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الأزمة العالمية وارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وبوادر تعافي منطقة الأورو من الركود الاقتصادي، وكذا سياق وطني يتميز بتعديل حكومي على المستوى السياسي، وبتحسن نسبي في النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من هذه السنة ارتباطا بالمردود الاستثنائي للقطاع الفلاحي والسياحي، فضلا عن السياق الإقليمي الملتهب والذي يعرف مخاضات سياسية عسيرة وتعيش شعوبه أوضاعا مزرية.

كما أشار المتدخلون أن دراسة مشروع قانون المالية المعروض على أنظار البرلمان والذي تزامن مع الاحتفال بالذكرى الخمسينية لتأسيسه، تتم دون إشراك قبلي للبرلمان في التأطير لمضامينه، حيث اعتادت وزارة المالية على اطلاع لجنة المالية بالمجلس خلال شهر يوليوز من كل سنة على تنفيذ قانون المالية خلال ست

أشهر، ومحاور الخطوط العريضة لإعداد مشروع القانون المالي المقبل، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن كيفية مساهمة البرلمان في تحقيق التوازن المالي طبقا لمقتضيات المادة 77 من الدستور دون إشراكه في إعداد مشروع القانون المالي.

وقد عكست مختلف التدخلات وجهة نظرها من الوضع السياسي بالمغرب الذي يتسم بالإجماع الوطني حول قضية الوحدة الترابية لبلادنا بقيادة صاحب الجلالة، الذي يقود مبادرات ديبلوماسية مكثفة مكنت بلادنا من تعزيز مواقفها في كثير من المحافل الدولية، وهو ما يؤكد رغبة بلادنا في إيجاد حلول موضوعية للخروج من هذه الأزمة المفتعلة من أبرزها مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي وذي مصداقية، ويفرض عليها تأهيل وتطوير أدائها الديبلوماسي في شقيه الرسمي والموازي، واعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراك الحقيقي والفعال لمختلف الفاعلين في الدفاع عن وحدتنا الترابية.

كما طرح مجموعة من المتدخلين إشكالية التنصيب البرلماني للحكومة، بعد تعيينها في نسختها الثانية من طرف جلالة الملك، والتراجع السياسي لفائدة التكنوقراط، وضرورة عرض برنامجها الحكومي على البرلمان بعد انسحاب احد مكونات الأغلبية، وهو الأمر الذي لم يمكن الحكومة في إطار إعداد هذا المشروع من

النقاش والتشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بحيث تم إعداده بطريقة إدارية جعلته أقرب إلى وثيقة محاسبية منه إلى وثيقة رقمية لتصريف السياسات العمومية.

وفي سياق آخر، تم التساؤل عن السبب في تأخير تنزيل الاستحقاقات الانتخابية من أجل استكمال أشواط التحول الدستوري، فضلا عن وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لتنزيل الجهوية المتقدمة.

كما سجل مجموعة من المتدخلين غياب استراتيجية محكمة وأجندة مدققة لإصلاح منظومة العدالة بسبب التأخر الحاصل في ملائمته مع المعطيات الدستورية الجديدة، في ظل الغموض الذي يكتنف التنزيل الفعلي لتوصيات الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل لهذه المنظومة، مما يعوق انتقال جهاز العدالة إلى سلطة قضائية مستقلة تضطلع بدورها كضمانة أساسية لاحترام حقوق الإنسان وإقرار العدل والمساواة وسيادة القانون.

وقد أجمع كافة المتدخلين على ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية الحالي الذي أصبح متجاوزا بعد التعديل الدستوري لفاتح يوليوز 2011، مطالبين بضرورة إخراج المشروع الجديد إلى حيز الوجود لتعزيز الشفافية والمصداقية والإشراك

الفعلي للبرلمان في المناقشة، وتحديد أفق لبرمجة متعددة السنوات تماشيا مع المبادئ الدولية في هذا الإطار.

كما تم التساؤل عن مدى التزام الحكومة ببرنامجها الحكومي، وبما وعدت والتزمت به أمام اللجنة عند دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2013.

وفيما يتعلق بالفرضيات التي انبني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2014، سجل متدخلون بأن الحكومة اعتمدت مبدأ الشفافية والمصداقية في إعطاء الأرقام بما فيها معدل النمو المقدر ب 4,2%، فيما اعتبر متدخلون آخرون بأن هذه النسبة يشوبها إفراط في التفاؤل في ظل التباين الحاصل مع توقعات المركز المغربي للظرفية ب3,7% والبنك الإفريقي للتنمية ب5% وصندوق النقد الدولي ب3,8 %، والمندوبية السامية للتخطيط ب2,5% وبنك المغرب ب3 %، وذلك اعتبارا لمجموعة من المؤشرات أهمها تأخر الأمطار وتوزيعها الجغرافي وآثاره على الموسم الفلاحي المقبل، واعتماد نظام المقايسة من جهة، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى نتيجة الزيادة في أثمنة المحروقات والمواد الأساسية مما يزيد من كلفة إنتاج السلع بالنسبة للمقاولات ويقلص بالتالي القدرة الشرائية للمواطنين، فضلا عن تفاقم عجز ميزان الأداءات وانخفاض المعدل الداخلي للادخار.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى خلق وكالة مستقلة من اختصاصها استشراف معدل النمو بشكل علمي وحيادي، نظرا لأهمية هذا المؤشر في قرارات الفاعلين الاقتصاديين.

كما تم التأكيد على أن التزام الحكومة بعدم تجاوز نسبة % 4,9 كعجز للميزانية سنة 2014 يجبرها على الزيادة في أسعار المواد المدعمة من طرف صندوق المقاصة، وهو ما قد يضر بالقدرة التنافسية للمقاولات على المستوى الخارجي.

كما استأثر موضوع نظام المقايسة الجزئي المعتمد من طرف الحكومة باهتمام كبير في المناقشة، حيث تم التأكيد على أن نظام التأمين الذي لجأت إليه الحكومة ضد مخاطر ارتفاع أسعار المحروقات حينما يتعدى سعر البرميل من النفط سقف 120 دولارا، كان مطلبا ملحا للسادة المستشارين عند مناقشة مشروع قانون المالية بلجنة المالية منذ سنة 2011، كما تم التساؤل عن المبالغ المالية التي كان بإمكان الحكومة توفيرها لو تبنت هذا الخيار آنذاك.

وبخصوص المحور الاقتصادي، تمت الإشارة أن الوضعية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد الوطني تؤكد محدودية النموذج التنموي المعتمد ببلادنا، والذي يقوم على دعم الطلب الداخلي، أمام التنامي المضطرد للواردات، حيث أصبح عجز الميزان التجاري ذا

طابع هيكلي، يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة، وفي هذا الإطار، تمت المطالبة بضرورة تأهيل النسيج الاقتصادي المغربي بهدف الرفع من نسبة الصادرات والحد من التنامي المضطرد للواردات، وغزو الأسواق الإفريقية عبر إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول الإفريقية الصديقة.

كما اعتبروا أن إصلاح صندوق المقاصة يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين، ودون إحداث تأثير سلبي على مستوى القطاعات المنتجة مما يستوجب إعداد خطة محكمة مبنية على التدرج واعتماد تدابير مصاحبة، وذلك اعتبارا لتداعياته المصيرية إن على مستوى التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية، أو على مستوى الحد من الإكراهات المرتبطة بالميزانية، لا سيما وأن عجز هذه الأخيرة سجل مستويات قياسية لا يمكن الاستمرار في تجاهلها لارتباطها بالمجالات السوسيواقتصادية.

وطالبوا بتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة في إطار استراتيجية متكاملة ومندمجة، وتسريع تنزيل إجراءات مكافحة الفساد واقتصاد الريع وتنظيم الاقتصاد المهيكل وتحسين مناخ الأعمال والمنافسة.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تمت الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية يفتقد الى تصور واضح حول مدى الانسجام بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وهو ما يفسر أحيانا التباين بين المقترب الحكومي ومقترب بنك المغرب في تناولهما للشأن المالي ببلادنا.

كما تطرق عدد من المتدخلين إلى أنه من الأسباب المؤدية لضعف الادخار هروب الرساميل إلى الخارج، وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبنية المنظومة المصرفية بالمغرب والدور الباهت لبورصة القيم في سد الخصاص على مستوى تمويل الاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر أن سبب تفاقم المديونية يكمن في الخلل الحاصل في هيكلة الميزانية، وتراجع مداخيلها حيث أن بلادنا أصبحت تقترض لتمويل جزء من الاستهلاك العمومي وليس فقط التجهيز والاستثمار.

وفضلا عن ذلك، كما تم إثارة مجموعة من الملاحظات الشكلية والجوهرية حول تقرير الدين العمومي الذي أعدته مديرية الخزينة العامة.

وقد أجمع السادة المستشارون بمختلف مشاربهم السياسية على أهمية القيام بإصلاح شمولي للنظام الضريبي ببلادنا، باعتباره احد أهم التحديات المطروحة على الحكومة، خصوصا بعد انعقاد

المناظرة الوطنية حول الجبايات، هذه المناظرة التي وإن أفضت إلى بلورة تصور شمولي للإصلاح في إطار تشاركي وتوافقي بين مختلف الفعاليات، فإن الحكومة لم تطبق منه سوى بعض الجزئيات، منها التضريب المحتشم والعشوائي للقطاع الفلاحي، والزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بمعزل عن الإصلاح الشمولي للنظام الجبائي وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

كما تركزت المناقشات حول السياسة الاجتماعية للحكومة، حيث تمت المطالبة بضرورة معالجة الاختلالات التي تعيشها قطاعات منها: السكن، الصحة، التعليم، التشغيل، والتضامن والحماية الاجتماعية، العالم القروي، وغيرها من القطاعات التي لها ارتباط بالوضعية المعيشية للفئات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى تحسين الاستقبال في المستشفيات العمومية والتوزيع الجهوي العادل للموارد البشرية الصحية، ودعم التشغيل ومواجهة معضلة البطالة وتحسين أداء التعليم العمومي ومحاربة مدن الصفيح والسكن العشوائي والمضاربة في العقار، والعمل على تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية ضمن استراتيجية تنموية مندمجة وأفقية، وتعزيز مختلف آليات التضامن والحماية الاجتماعية كدعامة أساسية للتوزيع العقلاني والعادل للمجهودات الوطنية.

وفيما يخص محور الاستثمار، تمت الدعوة إلى دعم الاستثمار العمومي كأحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى أن المجهود الاستثماري للدولة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العامة على الرغم من أهميته، فإنه لا ينعكس على نسبة النمو ومناصب الشغل والمقاولات الوطنية، ولوحظ عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية، رغم أهميتها، ضمن تصور استراتيجي متكامل وشمولي للاقتصاد الوطني؛ وضعف الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بسبب الاكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال.

وقد اعتبرت العديد من التدخلات أن تقليص 15 مليار درهم من اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2013 وتوقيف عمليات الالتزام الجارية في أواخر شهر أكتوبر، يعبر عن العقم في ابتكار الحلول البديلة في إطار البحث عن السيولة وتخفيض مستوى العجز، مطالبين بضرورة تقنين عملية حذف أو تجميد الاعتمادات بشكل ديمقراطي وقانوني، ولاسيما من خلال الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي لقانون المالية، مطالبين بموافاة اللجنة بدراسة علمية حول النسبة المئوية لآثار الاستثمار العمومي على الاقتصاد عموما وعلى النمو بصفة خاصة وسبب تدني مستوى الانجاز.

وفيما يهم محور الحوار الاجتماعي، لوحظ بأن مشروع قانون المالية 2014 يثير إشكالية التزايد المستمر لكتلة الأجور بالنسبة

لميزانية التسيير من الميزانية العامة للدولة، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن مصير الدراسة التي تم إعدادها بشأن إصلاح الأجور.

وقد استحسن المتدخلون إخراج الحكومة لنظام التعويض عن فقدان الشغل في القطاع الخاص، إلا أنهم مع ذلك اقترحوا ربط هذه المبادرة بخطة عمل يتم مناقشتها مع الفرقاء الاجتماعيين لمصاحبة الأجراء فاقدي الشغل وإعادة تكوينهم من اجل تسهيل إدماجهم في سوق الشغل حتى لا يصبح هذا النظام مجرد ريع.

كما طرح السادة المستشارون مجموعة من الملفات والقضايا المرتبطة بالشغل والسلم الاجتماعي، منها أساسا:

-إحياء الحوار الاجتماعي مع الحكومة.

- ضرورة المصادقة على الاتفاقية 87 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية.

- ضرورة حذف الفصل 288 من القانون الجنائي.

- الكف عن اعتماد المقاربة الأمنية العنيفة لمواجهة احتجاجات العمال والمعطلين.

- ضرورة إخراج قانون النقابات والقانون التنظيمي لحق الإضراب حيز الوجود.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار جوابه على المداخلات، نوه السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية بجدية المناقشة التي عكستها غنى التدخلات وما تضمنته من ملاحظات وانتقادات واقتراحات وجيهة، وكذا الغيرة على المصالح العليا للبلاد في مقدمتها النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، في ظل المؤامرات البائسة المعاكسة لبلادنا وإصرار الخصوم على عرقلة مساعي إنهاء الملف على أرضية المقترح الجدي الوحيد الموضوع على الطاولة، أي مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

كما عبر عن متمنياته في أن تكون مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014 منطلقا لتأسيس تعاون بناء مع مجلس المستشارين مبني على الإنصات والحوار، والمصارحة والوضوح، والوعي بالمسؤولية، وتعزيز أسس الثقة المتبادلة، مؤكدا تعامل الحكومة مع مختلف التدخلات بما ينبغي من الجدية والتفاعل الإيجابي، اقتناعا منها بأن طريقة تدبير التعامل مع المؤسسة البرلمانية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من خلال الحوار

والتشارك حول المشروع له نفس الأهمية لمضمون المشروع وإغناء مقتضياته.

وبعد استحضاره لمختلف السياقات المؤطرة لإعداد مشروع القانون المالي 2014، ذكر بالاختيارات التي انتهجتها بلادنا للتصدي لانعكاسات الأزمة واستباق تأثيراتها السلبية، والتي تمحورت حول تقوية الطلب الداخلي لتعويض تقلص الطلب الخارجي، عبر مضاعفة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستهلاك من خلال دعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على فرص الشغل، وقد أثبتت هذه الاختيارات فعاليتها في مواجهة آثار الأزمة من خلال حفاظ الاقتصاد الوطني على سلامة بنياته الأساسية وتوطيد التوازنات الاجتماعية، وهو ما يضع الحكومة أمام تحديين متلازمين:

*التحدي الأول يرتبط بضرورة تحقيق ظروف إقلاع اقتصادي في إطار نموذج متجدد للنمو؛

*ويتعلق التحدي الثاني بإعادة التوازن للمالية العمومية وإيقاف النزيف.

مضيفا أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 يندرج في إطار تصور واستراتيجية واضحة المعالم، ستؤطر السياسات العمومية

للثلاث سنوات المقبلة، وتهدف إلى الإجابة على التحديات المطروحة، كما أن علاقة بلادنا بالمؤسسات الدولية، مبنية على احترام القرارات السيادية لبلادنا من خلال الحفاظ على أهلية المغرب للخط الائتماني الوقائي لصندوق النقد الدولي، والمحافظة على التصنيف الائتماني للمغرب من طرف وكالات التنقيط العالمية.

محاور أخرى، ستجدونها ضمن جواب السيد الوزير منها النموذج التنموي المعتمد، الفرضيات المؤطرة لمشروع قانون المالية 2014، المديونية، الاستثمار العام والخاص، المقاولات الصغرى والمتوسطة، إشكالية التمويل، إشكالية التشغيل، المغادرة الطوعية والإصلاحات الهيكلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2014، تم استثمارها من خلال مقترحات

التعديلات المقدمة من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 138 تعديلا كالتالي:

الحكومة: 8 تعديلات

فرق الأغلبية: 25 تعديلا

فرق المعارضة: 86 تعديلا

مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 19 تعديلا

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالحيز الوافر منها. ومن جملة ما ترمي إليه التعديلات المذكورة:

- تمديد مدة الاستفادة من السعر المخفض المطبق برسم الضريبة على الشركات وقدره 17,5 % على المستغلات الزراعية من 5 سنوات الى 10 سنوات؛
- اقتراح عبارة المستغلات الفلاحية بدل المستغلات الزراعية؛
- اعتبار الأرباح الناشئة عن تفويت أسهم في الشركات المسعرة في بورصة القيم بمثابة أرباح ناتجة عن رؤوس أموال منقولة عوض تضريبها ضمن صنف الأرباح العقارية؛
- خلق ضريبة على الثروة بهدف إشراك الجميع في تحمل نفقات بناء الدولة والمجتمع الديمقراطي الاجتماعي؛

– رفع الأساس المفروض عليه الضريبة على الدخل من أجل تقوية القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من المأجورين؛

– حصر تطبيق الواجبات النسبية للتسجيل على عمليات تفويت الأسهم في الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والتي لم تدرج أسهمها في بورصة القيم؛

– تأجيل تطبيق إجراء التضريب بالنسبة للمستغلات الزراعية التي يساوي أو يفوق رقم أعمالها 35 مليون درهم لمدة سنة وفق شروط وإجراءات مصاحبة؛

– تكليف المكتب الوطني للمطارات بتحصيل موارد الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة؛

– حذف منحة التكسير وجعلها مرهونة بتجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق؛

– إلغاء منحة التنازل عن مأذونيات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق والتي ستساهم في اقتصاد الريع بدلا من محاربته.

– إلزام الحكومة بتقديم تقرير تليه مناقشة حول استعمالات الإذن كل ثلاثة أشهر من السنة تماشيا مع مقتضيات الفصل 77 من الدستور.

وقد التزمت الحكومة عند دراسة التعديلات بمجموعة من الالتزامات في بعض التعديلات المقدمة أو بعد سحبها من طرف مقدميها.

وخصص الاجتماعان المنعقدان يومي الاثنين 16 والثلاثاء 17 دجنبر 2013 للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2014. وبلغ عدد التعديلات المقبولة والموافق عليها 39 تعديلا، إما بصيغة اللجنة أو بصيغة مقدميها، فيما دفعت الحكومة 35 مرات بالفصل 77 من الدستور.

ومن جانب آخر، عبر السادة رؤساء فرق المعارضة عن استيائهم للجوء المفرط للحكومة للفصل 77، حيث دفع السيد وزير الاقتصاد والمالية بهذا الفصل 35 مرة، وهي سابقة خطيرة في حياة المجلس وقراءة تعسفية لمضمونه ومنطوقه الذي يتوخى الحفاظ على توازنه المالي وليس مصادرة لحق البرلمان في مناقشة القانون المالي.

وهكذا، صوتت اللجنة على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي وأبوابه وأجزائه، كما صوتت على الجزء الأول مشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، بالنتيجة التالية:

الموافقون :6

المعارضون :15

الممتنعون : لأحد

مقرر اللجنة

عبد الرحيم عتمون